

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة  
رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٢+١٦٧٥
بتاريخ:	٢٠٢٠/٩/١٢

ملف رقم: ٥٢٩٩/٢/٣٢

### فضيلة الإمام الأكبر/ شيخ الأزهر

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على الكتاب الصادر عن مكتب فضيلتكم المؤرخ ٢٥/٦/٢٠٢٠، بشأن النزاع القائم بين الأزهر الشريف ومحافظة الأقصر، بخصوص إلغاء قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإزالة مبنى مدرسة المساويه الابتدائية الأزهرية التابع لمنطقة الأقصر الأزهرية.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن محافظ الأقصر اعتمد قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإزالة مبنى مدرسة المساويه الابتدائية الأزهرية حتى سطح الأرض تحت إشراف هندسي، إلا أن الأزهر الشريف لم يرتض هذا القرار لرؤيته أنه صدر مخالفاً للواقع والقانون بحسبان أن الإدارة الهندسية بالأزهر الشريف قامت بترميم المدرسة المشار إليها تحت إشراف لجنة مشكلة من جامعة الأزهر بالاشتراك مع لجنة الإدارة الهندسية بمحافظة الأقصر، وبناء على ذلك تم استئناف الدراسة به للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، فأقام الدعوى رقم (٣٤٨٤) لسنة ٤ ق أمام محكمة القضاء الإداري الأقصر طعنًا على القرار سالف الذكر، وإذ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، لذا ورد إلى الجمعية العمومية طلب عرض النزاع المائل.



تابع الفتوى ملف رقم: ٥٢٩٩/٢/٣٢

(٢)

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٦ من أغسطس عام ٢٠٢٠ م الموافق ٧ من المحرم عام ١٤٤٢ هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإيداء الرأي مسبقاً في المسائل والموضوعات الآتية: أ-... ب-... ج-... د- المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض...". وأن المادة (٦) من القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تنص على أن: "يكون للأزهر شخصية معنوية عريية الجنس، ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات التي ترد إليه عن طريق الوقف والوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي يقوم عليه الأزهر. وشيخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن الاختصاص المعقود لها بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٦٦) أنفة البيان، بنظر المنازعات التي تنشأ بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها بتلك المادة، هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات، ومن ثم يجب أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضى طبقاً للقانون، كما أنه لا يجوز التفويض في ذلك، وذلك باعتبار أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن طلب عرض النزاع المائل قد تم توقيعه من غير فضيلة شيخ الأزهر، وذلك بأن تم استباق موضع التوقيع المذيل للطلب



تابع الفتوى ملف رقم: ٥٢٩٩/٢/٣٢

(٣)

بعبارة "عنه"، ودون أن يكون للموقع على الطلب أى اختصاص فى هذا الشأن، لا سيما أن المستقر عليه فى إفتاء الجمعية العمومية عدم جواز التفويض فى الاختصاص فى هذا الأمر، وبناء عليه يكون طلب عرض النزاع قد قدم من غير ذى صفة.

**لذلك**

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم قبول طلب عرض النزاع لتوقيعه من غير ذى صفة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٩ / ١٢ / ٢٠٢٠

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع  
المستشار/  
يسرى هاشم سليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

